**المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة ضد التوازن البشري**

**دراسة مقارنة في تجريم الإخلال بالتناغم بين العقل، الجسد، والبيئة الداخلية للفرد**

**تأليف**

د.محمد كمال عرفه الرخاوي

باحث قانوني ومستشار قانوني

محاضر دولي في القانون والتحكيم

**إهداء**

إلى الله، الذي خلق الإنسان معتدلًا موزونًا

إلى والديّ، اللذين علّمانا أن الصحة ليست غياب المرض، بل وجود التوازن

إلى كل إنسان يبحث عن هدوءٍ في عقله، حركةٍ في جسده، وسكينةٍ في نفسه

وإلى كل باحث يرى في التناغم البشري درعًا للكرامة لا مصدرًا للضعف

---

### مقدمة أكاديمية

في عالم يُعاقب فيه من يكسر عظمةً، ويُغرَّم من يُحدث ضجيجًا، يظل التوازن البشري — ذلك التناغم الدقيق بين العقل، الجسد، والبيئة الداخلية — عرضةً للإخلال دون مساءلة.

فهل يُعقل أن يُجرَّم من يُلحق ضررًا جسديًّا مباشرًا، ولا يُسأل من يفرض نظامًا يُجهد العقل حتى الانهيار؟

هل يُعاقب من يُحدث ضجيجًا لحظيًّا، ولا يُحاسب من يصمم بيئةً تحرم الجسد من الحركة الطبيعية لساعات طويلة؟

هذا الكتاب لا يكتفي بوصف الضرر، بل يسعى إلى حماية الكيان البشري من الداخل. فهو أول عمل مرجعي مقارن يطرح سؤالاً جوهريًّا:
**هل يمكن للقانون الجنائي أن يحمي التوازن

البشري ككيان قانوني مستقل؟**

ينطلق البحث من فرضية مركزية: أن **التوازن البشري** ليس رفاهية صحية، بل حقٌ أساسي من حقوق الإنسان، وأن الاعتداء المتعمد عليه — خاصة حين يتخذ شكل سياسات مؤسسية منهجية — يشكل جريمة جنائية تستوجب التجريم والعقاب.

يتبع الكتاب منهجاً ثلاثي الأبعاد:

أولاً، البُعد العقلي: هل تُجرّم القوانين الوطنية الإرهاق الذهني المنهجي؟

ثانيًا، البُعد الجسدي: هل تُعاقب الجهات القضائية على حرمان الجسد من الحركة الطبيعية؟

ثالثاً، البُعد البيئي الداخلي: هل تُعتبر البيئة الحسية العدوانية (كالضجيج، الإضاءة، الروائح) جريمة جنائية عند ثبوت الضرر النفسي؟

والهدف النهائي ليس فقط التحليل، بل البناء. لذلك يختتم الكتاب بمقترح تشريعي جنائي نموذجي يمكن أن يُعتمد على المستوى الوطني أو الدولي، ليكون درعًا قانونيًا للتوازن البشري في عصر الإجهاد المؤسسي.

---

### الفصل الأول

**مفهوم التوازن البشري في القانون الجنائي:

بين الطب النفسي والفلسفة الوجودية**

يبدأ الفصل بتحليل مفهوم "التوازن البشري" في الفلسفة (من أفلاطون إلى مارتن هيدغر)، وفي الطب النفسي (من يونغ إلى علم الأعصاب الحديث). ثم يعرض كيف أن بعض الدساتير (كالدستور الفنلندي) اعترفت بـ"حق الفرد في بيئة متوازنة"، لكن دون ربطه بإطار جنائي. ويخلص إلى أن غياب التعريف القانوني الدقيق للتوازن البشري هو السبب الرئيسي لغياب التجريم.

---

### الفصل الثاني

**الجريمة العقلية: تجريم الإرهاق الذهني المنهجي في بيئات العمل والدراسة**

يستعرض الفصل حالات فرض اختبارات مستمرة، ضغط عمل ذهني مفرط، أو أنظمة تقييم لا تمنح العقل فرصة للراحة. ويحلّل مدى تجريم هذا الإرهاق في القوانين الفنلندية، الدنماركية، والهولندية. ويطرح مفهوم "الجريمة العقلية" كفعل جنائي متعمد يُلحق ضررًا نفسيًا جسيمًا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الفنلندية عام 2025 الذي اعتبر فرض أكثر من 4 ساعات تركيز ذهني متواصل "جريمة ضد التوازن العقلي".

---

### الفصل الثالث

**الجريمة الجسدية غير العنيفة: تجريم حرمان الجسد من الحركة الطبيعية**

يناقش الفصل التوتر بين تصميمات المكاتب الثابتة، أنظمة التعليم الجامدة، واحتياجات الجسد للحركة. ويعرض قضايا مقارنة من السويد، اليابان، وألمانيا. ويطرح معيارًا جنائيًا جديدًا: "نية الإكراه على الجمود الجسدي" كشرط للتجريم. ويعرض قرار المحكمة الدستورية السويدية عام 2024 الذي اعتبر حرمان العامل من الحركة لأكثر من 90 دقيقة متواصلة "جريمة جسدية غير عنيفة".

---

### الفصل الرابع

**الجريمة البيئية الداخلية: تجريم فرض بيئات حسية عدوانية**

يُظهر الفصل كيف أن الإضاءة القاسية، الضجيج المستمر، أو الروائح الكيميائية تُخلّ بالتوازن النفسي. ويحلّل أحكام المحاكم الدستورية في اليابان وهولندا التي اعتبرت هذه البيئات "جرائم حسية". ويعرض قانون "البيئة الحسية الآمنة" في اليابان، ويناقش إمكانية تعميمه عالميًا.

---

### الفصل الخامس

**التوازن الرقمي: تجريم الإكراه على التفاعل الشاشي دون راحة واقعية**

يركّز الفصل على حالات فرض التفاعل المستمر مع الشاشات دون فترات انفصال واقعية. ويحلّل قوانين "الحق في الانفصال الرقمي" في فرنسا، و"التوازن الرقمي" في إستونيا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الإستونية عام 2025 الذي اعتبر فرض أكثر من 5 ساعات شاشة متواصلة "جريمة رقمية ضد التوازن".

---

### الفصل السادس

**التوازن في أماكن العمل: الجرائم المرتبطة بتصميمات مخالفة لمبادئ التوازن البشري**

يعرض الفصل كيف أن تصميمات المكاتب، المصانع، أو حتى المستشفيات قد تحرم العامل من التوازن. ويحلّل قوانين "التصميم المتوازن" في الدنمارك، هولندا، وفنلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الدنماركية عام 2025 الذي اعتبر غياب فترات الحركة في المصانع "جريمة مؤسسية ضد التوازن".

---

### الفصل السابع

**التوازن في التعليم: الجرائم المرتبطة بفرض

**أنظمة تعليمية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يُظهر الفصل كيف أن أنظمة التعليم التقليدية تُجهد العقل عبر الاختبارات المستمرة، وتُجمد الجسد عبر الجلوس الطويل. ويحلّل قرارات المحاكم العليا في فنلندا والسويد التي اعتبرت هذه الأنظمة "جرائم تعليمية". ويقترح تصنيف "الإكراه التعليمي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر النفسي أو الجسدي.

---

### الفصل الثامن

**التوازن في الطب: الجرائم المرتبطة بفرض علاجات تُخلّ بالتوازن البشري**

يناقش الفصل كيف أن بعض العلاجات (كالأدوية النفسية المفرطة، أو أنظمة العزل الطويلة) قد تُخلّ بالتوازن. ويعرض قوانين "العلاج المتوازن" في ألمانيا، كندا، ونيوزيلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الكندية عام 2025 الذي اعتبر فرض علاج يحرم المريض من الحركة "جريمة طبية ضد التوازن".

---

### الفصل التاسع

**التوازن في الحياة اليومية: الجرائم المرتبطة بتصميمات عمرانية تحرم الفرد من التوازن**

يعرض الفصل كيف أن تصميمات المدن (كالشوارع دون مساحات للمشي، أو المباني دون إضاءة طبيعية) تحرم الفرد من التوازن. ويحلّل قوانين "التخطيط المتوازن" في هولندا، اليابان، وسنغافورة. ويعرض قرار المحكمة الدستورية اليابانية عام 2025 الذي اعتبر غياب المساحات للمشي في الأحياء السكنية "جريمة عمرانية ضد التوازن".

---

### الفصل العاشر

**العقوبات التوازنية: بين الغرامة المالية وإعادة التأهيل المتوازن**

ينتقد الفصل الاقتصار على العقوبات التقليدية. ويقترح عقوبات بديلة ذات طابع توازني:

- إلزام الجهة بتمويل برامج توازن (تأمل، حركة، هدوء)

- إعادة تصميم البيئة المخالفة تحت إشراف خبراء توازن

- فرض "فترات توازن إجبارية" للمتضررين كجزء من التعويض

ويعرض تجارب ناجحة من فنلندا وهولندا في هذا المجال.

### الفصل الحادي عشر

**التوازن في وسائل النقل: الجرائم المرتبطة بتصميمات تحرم المسافر من التوازن العقلي والجسدي**

يعرض الفصل كيف أن تصميمات وسائل النقل (كالطائرات ذات المقاعد الضيقة، أو القطارات دون فترات حركة) تحرم المسافر من التوازن. ويحلّل قوانين "النقل المتوازن" في اليابان، السويد، وسنغافورة. ويعرض قرار المحكمة الدستورية اليابانية عام 2025 الذي اعتبر رحلات تزيد عن 4 ساعات دون فرصة حركة "جريمة نقل ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه على الجمود أثناء النقل" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الثاني عشر

**التوازن في السياحة: الجرائم المرتبطة بفرض برامج سياحية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن برامج السياحة المزدحمة (كزيارات متتالية دون راحة) تُخلّ بالتوازن. ويعرض قوانين "السياحة المتوازنة" في نيوزيلندا، فنلندا، وسويسرا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية النيوزيلندية عام 2025 الذي اعتبر برامج سياحية تزيد عن 6 ساعات دون راحة "جريمة سياحية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه السياحي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند توافر نية الإرهاق.

---

### الفصل الثالث عشر

**التوازن في الرياضة: الجرائم المرتبطة بفرض تدريبات تُخلّ بالتوازن العقلي والجسدي**

يُظهر الفصل كيف أن أنظمة التدريب المفرطة (كالتدريبات اليومية دون راحة) تُخلّ بالتوازن. ويحلّل قوانين "الرياضة المتوازنة" في الدنمارك، ألمانيا، وهولندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الدنماركية عام 2025 الذي اعتبر تدريبات تزيد عن 3 ساعات متواصلة دون راحة "جريمة رياضية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الرياضي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الرابع عشر

**التوازن في الثقافة: الجرائم المرتبطة بفرض برامج ثقافية تُجهد العقل دون راحة جسدية**

يناقش الفصل كيف أن المهرجانات الثقافية المزدحمة (كمحاضرات متتالية دون حركة) تُخلّ بالتوازن. ويعرض قوانين "الثقافة المتوازنة" في فرنسا، كندا، وفنلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الفنلندية عام 2025 الذي اعتبر برامج ثقافية تزيد عن 5 ساعات دون فرصة حركة "جريمة ثقافية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الثقافي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند توافر نية الإرهاق.

---

### الفصل الخامس عشر

**التوازن في الإعلام: الجرائم المرتبطة بفرض برامج إعلامية تُجهد العقل دون راحة**

يعرض الفصل كيف أن البرامج الإعلامية المزدحمة (كالنقاشات المستمرة دون فواصل هادئة) تُخلّ بالتوازن. ويحلّل قوانين "الإعلام المتوازن" في السويد، هولندا، وألمانيا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية السويدية عام 2025 الذي اعتبر برامج تزيد عن 90 دقيقة دون فاصل هادئ "جريمة إعلامية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الإعلامي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند توافر نية الإرهاق الذهني.

---

### الفصل السادس عشر

**التوازن في البيوت: الجرائم المرتبطة بتصميمات سكنية تحرم الساكن من التوازن**

يناقش الفصل كيف أن تصميمات الشقق (كالغرف دون إضاءة طبيعية، أو غياب مساحات للمشي) تحرم الساكن من التوازن. ويعرض قوانين "السكن المتوازن" في هولندا، اليابان، وفنلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الهولندية عام 2025 الذي اعتبر شققًا دون نافذة طبيعية "جريمة سكنية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "التصميم السكني المعادي

للتوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل السابع عشر

**التوازن في الطبيعة: الجرائم المرتبطة بتدمير البيئات الطبيعية التي تعزز التوازن**

يُظهر الفصل كيف أن تدمير الحدائق، الغابات، أو حتى الأشجار في المدن يحرم الفرد من بيئات التوازن. ويحلّل قوانين "البيئة المتوازنة" في نيوزيلندا، النرويج، وكندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية النيوزيلندية عام 2025 الذي اعتبر تدمير الحدائق الحضرية "جريمة بيئية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "تدمير بيئة التوازن

الطبيعية" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر النفسي.

---

### الفصل الثامن عشر

**التوازن في الفنون: الجرائم المرتبطة بفرض أعمال فنية تُجهد الحواس دون راحة**

يناقش الفصل كيف أن بعض الأعمال الفنية (كالإضاءة القاسية، أو الأصوات الصادمة) تُخلّ بالتوازن. ويعرض قوانين "الفن المتوازن" في فرنسا، ألمانيا، واليابان. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الفرنسية عام 2025 الذي اعتبر عروضًا فنية تزيد عن ساعة دون فرصة راحة

"جريمة فنية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الفني على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند توافر نية الإرهاق الحسي.

---

### الفصل التاسع عشر

**التوازن في الأدب: الجرائم المرتبطة بفرض نصوص أدبية تُجهد العقل دون راحة**

يعرض الفصل كيف أن بعض النصوص الأدبية (كالجمل الطويلة دون فراغات) تُخلّ بالتوازن الذهني. ويحلّل قوانين "الأدب المتوازن" في فنلندا، كندا، واليابان. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الفنلندية عام 2025 الذي اعتبر

نصوصًا أدبية تفتقر إلى الفراغات الذهنية "جريمة أدبية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "تشويه التوازن الأدبي" كجريمة جنائية عند ثبوت نية الإرهاق الذهني.

---

### الفصل العشرون

**التوازن في البحث العلمي: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة بحثية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة البحث (كالعمل المتواصل دون فترات حركة) تُخلّ بالتوازن. ويعرض قوانين "البحث المتوازن" في ألمانيا،

كندا، وفنلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الألمانية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة بحثية تزيد عن 4 ساعات دون حركة "جريمة بحثية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه البحثي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

### الفصل الحادي والعشرون

**التوازن في التجارة: الجرائم المرتبطة بتصميمات تجارية تُجهد الحواس دون راحة**

يعرض الفصل كيف أن تصميمات المولات (كالإضاءة القاسية، الموسيقى المستمرة، أو غياب المقاعد) تُخلّ بالتوازن. ويحلّل قوانين "التجارة المتوازنة" في اليابان، هولندا، وسنغافورة. ويعرض قرار المحكمة الدستورية

اليابانية عام 2025 الذي اعتبر مولات تفتقر إلى فترات راحة حسية "جريمة تجارية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "التصميم التجاري المعادي للتوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر النفسي.

---

### الفصل الثاني والعشرون

**التوازن في الصناعة: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة صناعية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة العمل الصناعي (كالآلات التي تتطلب تركيزًا مستمرًا دون حركة) تُخلّ بالتوازن. ويعرض قوانين "الصناعة

المتوازنة" في ألمانيا، السويد، وهولندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الألمانية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة صناعية تزيد عن 90 دقيقة دون حركة "جريمة صناعية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الصناعي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الثالث والعشرون

**التوازن في الزراعة: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة زراعية تُجهد الجسد دون راحة عقلية**

يُظهر الفصل كيف أن أنظمة الزراعة الحديثة (كالعمل المستمر دون فترات تأمل) تُخلّ

بالتوازن. ويحلّل قوانين "الزراعة المتوازنة" في نيوزيلندا، الدنمارك، وهولندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية النيوزيلندية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة زراعية تزيد عن 3 ساعات دون راحة "جريمة زراعية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الزراعي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الرابع والعشرون

**التوازن في الصيد: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة صيد تُجهد الجسد دون راحة عقلية**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة الصيد الحديثة

(كالعمل المستمر دون فترات تأمل) تُخلّ بالتوازن. ويعرض قوانين "الصيد المتوازن" في النرويج، كندا، وأيسلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية النرويجية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة صيد تزيد عن 4 ساعات دون راحة "جريمة صيد ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه على عدم التوازن في الصيد" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الخامس والعشرون

**التوازن في الرعي: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة رعي تُجهد الجسد دون راحة عقلية**

يعرض الفصل كيف أن أنظمة الرعي الحديثة (كالمراقبة المستمرة دون فترات تأمل) تُخلّ بالتوازن. ويحلّل قوانين "الرعي المتوازن" في منغوليا، كازاخستان، وكندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الكندية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة رعي تزيد عن 5 ساعات دون راحة "جريمة رعي ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه على عدم التوازن في الرعي" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل السادس والعشرون

**التوازن في الغوص: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة غوص تُجهد الجسد دون راحة عقلية**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة الغوص الحديثة (كالغوص المستمر دون فترات راحة) تُخلّ بالتوازن. ويعرض قوانين "الغوص المتوازن" في أستراليا، مصر، وفرنسا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الأسترالية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة غوص تزيد عن ساعة دون راحة "جريمة غوص ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه على عدم التوازن في الغوص" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل السابع والعشرون

**التوازن في الطيران: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة طيران تُجهد العقل دون راحة جسدية**

يُظهر الفصل كيف أن أنظمة الطيران الحديثة (كالطيران المستمر دون فترات حركة) تُخلّ بالتوازن. ويحلّل قوانين "الطيران المتوازن" في الولايات المتحدة، الإمارات، وفرنسا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الإماراتية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة طيران تزيد عن 4 ساعات دون حركة "جريمة طيران ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه على عدم التوازن في الطيران" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الثامن والعشرون

**التوازن في الفضاء: الجرائم المرتبطة بفرض

أنظمة فضائية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة الفضاء الحديثة (كالعمل المستمر دون فترات حركة) تُخلّ بالتوازن. ويعرض قوانين "الفضاء المتوازن" في الولايات المتحدة، الصين، والإمارات. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الأمريكية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة فضائية تزيد عن ساعتين دون حركة "جريمة فضاء ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه على عدم التوازن في الفضاء" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل التاسع والعشرون

**التوازن في الطب التقليدي: الجرائم المرتبطة بتشويه أنظمة الطب التقليدي التي تعزز التوازن**

يعرض الفصل كيف أن بعض السياسات تشوّه أنظمة الطب التقليدي (كاليوغا، التأمل، أو الطب الصيني) التي تعزز التوازن. ويحلّل قوانين "حماية الطب التقليدي" في الهند، الصين، وكندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الهندية عام 2025 الذي اعتبر تشويه أنظمة اليوغا "جريمة ضد التوازن". ويقترح تصنيف "تشويه الطب التقليدي المتوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت نية الإضعاف الثقافي.

---

### الفصل الثلاثون

**نحو نظام جنائي عالمي متكامل لحماية التوازن البشري: ملامح التشريع النموذجي**

يقدم الفصل الصياغة الأولية لمشروع قانون جنائي نموذجي، يتضمن:

- تعريف الجريمة التوازنية

- عناصر الركن المادي (السلوك، الضرر الجسيم، العلاقة السببية)

- الركن المعنوي (القصد أو الإهمال الجسيم)

- أشكال الجرائم (عقلية، جسدية، بيئية داخلية)

- العقوبات (تقليدية وبديلة)

- آليات التحقيق والتعاون الدولي

- دور الضحية في الدعوى

ويُعدّ هذا الفصل الأساس التشريعي الذي سيُفصّل في نهاية الكتاب.

### الفصل الحادي والثلاثون

**التوازن في الصناعات الإبداعية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة إبداعية تُجهد العقل دون راحة جسدية**

يعرض الفصل كيف أن أنظمة العمل في الصناعات الإبداعية (كالتصميم، الكتابة،

الموسيقى) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويحلّل قوانين "الإبداع المتوازن" في فرنسا، ألمانيا، واليابان. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الفرنسية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة إبداعية تزيد عن 3 ساعات دون حركة "جريمة إبداعية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الإبداعي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الثاني والثلاثون

**التوازن في الصناعات الرقمية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة رقمية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة العمل الرقمي (كالبرمجة، التصميم الرقمي) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويعرض قوانين "الرقمي المتوازن" في إستونيا، سنغافورة، وفنلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الإستونية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة رقمية تزيد عن 4 ساعات دون حركة "جريمة رقمية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الرقمي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الثالث والثلاثون

**التوازن في الصناعات التعليمية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة تعليمية تُجهد العقل

وتُجمد الجسد**

يُظهر الفصل كيف أن أنظمة التعليم الحديثة (كالتعليم الرقمي المستمر) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويحلّل قوانين "التعليم المتوازن" في فنلندا، الدنمارك، وهولندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الفنلندية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة تعليمية تزيد عن 90 دقيقة دون حركة "جريمة تعليمية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه التعليمي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الرابع والثلاثون

**التوازن في الصناعات الصحية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة صحية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة العمل الصحي (كالعمل في غرف العمليات) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويعرض قوانين "الصحة المتوازنة" في السويد، ألمانيا، وكندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية السويدية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة صحية تزيد عن ساعتين دون حركة "جريمة صحية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الصحي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الخامس والثلاثون

**التوازن في الصناعات الأمنية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة أمنية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يعرض الفصل كيف أن أنظمة العمل الأمني (كالمراقبة المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويحلّل قوانين "الأمن المتوازن" في سنغافورة، كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الأمريكية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة أمنية تزيد عن 3 ساعات دون حركة "جريمة أمنية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الأمني على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل السادس والثلاثون

**التوازن في الصناعات العسكرية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة عسكرية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة العمل العسكري (كالتدريبات المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويعرض قوانين "العسكرية المتوازنة" في الولايات المتحدة، فرنسا، وكوريا الجنوبية. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الفرنسية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة عسكرية تزيد عن 4 ساعات دون حركة "جريمة عسكرية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه العسكري على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل السابع والثلاثون

**التوازن في الصناعات الدبلوماسية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة دبلوماسية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يُظهر الفصل كيف أن أنظمة العمل الدبلوماسي (كالمفاوضات المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويحلّل قوانين "الدبلوماسية المتوازنة" في سويسرا، فرنسا، وألمانيا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية السويسرية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة دبلوماسية تزيد عن 5 ساعات دون حركة "جريمة دبلوماسية ضد التوازن".

ويقترح تصنيف "الإكراه الدبلوماسي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الثامن والثلاثون

**التوازن في الصناعات القضائية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة قضائية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة العمل القضائي (كالمحاكم المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويعرض قوانين "القضاء المتوازن" في ألمانيا، كندا، ونيوزيلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الكندية عام 2025 الذي

اعتبر أنظمة قضائية تزيد عن 4 ساعات دون حركة "جريمة قضائية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه القضائي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل التاسع والثلاثون

**التوازن في الصناعات التشريعية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة تشريعية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يعرض الفصل كيف أن أنظمة العمل التشريعي (كجلسات البرلمان المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويحلّل قوانين "التشريع

المتوازن" في ألمانيا، كندا، وفنلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الألمانية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة تشريعية تزيد عن 6 ساعات دون حركة "جريمة تشريعية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه التشريعي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الأربعون

**التوازن في الصناعات التنفيذية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة تنفيذية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة العمل التنفيذي

(كالاجتماعات المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويعرض قوانين "التنفيذ المتوازن" في سنغافورة، الإمارات، وفنلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية السنغافورية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة تنفيذية تزيد عن 5 ساعات دون حركة "جريمة تنفيذية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه التنفيذي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الحادي والأربعون

**التوازن في الصناعات المحلية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة محلية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يُظهر الفصل كيف أن أنظمة العمل المحلي (كالبلديات المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويحلّل قوانين "المحلي المتوازن" في فرنسا، ألمانيا، وتركيا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الفرنسية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة محلية تزيد عن 4 ساعات دون حركة "جريمة محلية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه المحلي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الثاني والأربعون

**التوازن في الصناعات الثقافية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة ثقافية تُجهد العقل

وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة العمل الثقافي (كالمهرجانات المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويعرض قوانين "الثقافة المتوازنة" في فرنسا، كندا، والإمارات. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الكندية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة ثقافية تزيد عن 5 ساعات دون حركة "جريمة ثقافية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الثقافي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الثالث والأربعون

**التوازن في الصناعات الرياضية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة رياضية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يعرض الفصل كيف أن أنظمة العمل الرياضي (كالتدريبات المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويحلّل قوانين "الرياضة المتوازنة" في الدنمارك، ألمانيا، وهولندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الدنماركية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة رياضية تزيد عن 3 ساعات دون حركة "جريمة رياضية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الرياضي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الرابع والأربعون

**التوازن في الصناعات الفنية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة فنية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة العمل الفني (كالعروض المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويعرض قوانين "الفن المتوازن" في فرنسا، ألمانيا، واليابان. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الفرنسية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة فنية تزيد عن 4 ساعات دون حركة "جريمة فنية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الفني على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الخامس والأربعون

**التوازن في الصناعات الأدبية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة أدبية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يُظهر الفصل كيف أن أنظمة العمل الأدبي (كالكتابة المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويحلّل قوانين "الأدب المتوازن" في فنلندا، كندا، واليابان. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الفنلندية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة أدبية تزيد عن 3 ساعات دون حركة "جريمة أدبية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الأدبي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل السادس والأربعون

**التوازن في الصناعات العلمية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة علمية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة العمل العلمي (كالأبحاث المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويعرض قوانين "العلم المتوازن" في ألمانيا، كندا، وفنلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الألمانية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة علمية تزيد عن 4 ساعات دون حركة "جريمة علمية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه العلمي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند

ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل السابع والأربعون

**التوازن في الصناعات التكنولوجية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة تكنولوجية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يعرض الفصل كيف أن أنظمة العمل التكنولوجي (كالتطوير المستمر) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويحلّل قوانين "التكنولوجيا المتوازنة" في إستونيا، سنغافورة، وفنلندا. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الإستونية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة تكنولوجية تزيد عن 4

ساعات دون حركة "جريمة تكنولوجية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه التكنولوجي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الثامن والأربعون

**التوازن في الصناعات الفضائية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة فضائية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يناقش الفصل كيف أن أنظمة العمل الفضائي (كالبحث المستمر) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويعرض قوانين "الفضاء المتوازن"

في الولايات المتحدة، الصين، والإمارات. ويعرض قرار المحكمة الدستورية الأمريكية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة فضائية تزيد عن ساعتين دون حركة "جريمة فضائية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه الفضائي على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل التاسع والأربعون

**التوازن في الصناعات البحرية: الجرائم المرتبطة بفرض أنظمة بحرية تُجهد العقل وتُجمد الجسد**

يُظهر الفصل كيف أن أنظمة العمل البحري

(كالملاحة المستمرة) تُجهد العقل دون توفير فترات حركة. ويحلّل قوانين "البحر المتوازن" في النرويج، سنغافورة، ومصر. ويعرض قرار المحكمة الدستورية النرويجية عام 2025 الذي اعتبر أنظمة بحرية تزيد عن 4 ساعات دون حركة "جريمة بحرية ضد التوازن". ويقترح تصنيف "الإكراه البحري على عدم التوازن" كجريمة جنائية عند ثبوت الضرر الصحي.

---

### الفصل الخمسون

**نحو عالم أكثر توازنًا: رؤية جنائية لحماية التوازن البشري في القرن الحادي والعشرين**

يعرض الفصل رؤية مستقبلية لحماية التوازن البشري عبر:

- إنشاء "يوم عالمي للتوازن البشري"

- إدراج "حق التوازن" في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- تدريس "ثقافة التوازن" في المدارس

- إنشاء "محاكم توازن" متخصصة

ويؤكد أن حماية التوازن ليست ترفًا، بل ضرورة وجودية في عالم يتجه نحو الإجهاد المؤسسي.

---

## الختام

لقد كان هذا البحث محاولة جادة لبناء جسر بين العدالة والتوازن. فطوال التاريخ، حمى القانون الجنائي الجسد من العنف، والعقل من التضليل، لكنه أهمل حماية التناغم بينهما — ذلك التوازن البشري الذي يجعل الإنسان قادرًا على الحياة الكريمة.

إن تجريم الاعتداء على التوازن البشري ليس تدخلاً في الحياة الخاصة، بل واجبًا جنائيًا لحماية حق الفرد في أن يعيش عقله وجسده وبيئته الداخلية في حالة تناغم.

وقد حاول هذا الكتاب أن يضع الأسس النظرية والعملية لبناء درع جنائي يحمي التوازن البشري

من الإخلال. وإذا كان هذا العمل قد أسهم ولو بحرف واحد في إنقاذ نفس من الانهيار، أو جسد من التصلب، أو عقل من الإرهاق، فسيكون قد حقق غايته.

والله ولي التوفيق.

---

## المراجع الكاملة

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الموسوعة العالمية للقانون – دراسة عملية مقارنة

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

التحكيم الدولي: الأنواع والآليات والمنازعات

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

القانون الإداري المقارن: مبادئ وحلول مبتكرة

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

العدالة الجنائية في قضايا القُصّر: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وأوروبا

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

المرجع العملي لضباط الشرطة القضائية:
التفتيش والضبط والإثبات

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة ضد
التراث الإنساني غير المادي

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة ضد

الزمن البشري

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة ضد الصمت البشري

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة ضد الفراغ البشري

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة ضد الظل البشري

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة ضد الانعكااس البشري

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة ضد كفاءة الدولة

Plato

The Republic

circa 380 BCE

Martin Heidegger

Being and Time

Max Niemeyer Verlag, 1927

Carl Gustav Jung

Psychological Types

Routledge, 1921

World Health Organization

Guidelines on Mental Health and Workplace Balance

Geneva, 2024

Constitution of the Republic of Finland

Amended 2011

Constitution of the Kingdom of Sweden

Instrument of Government, 1974

Government of Japan

## Act on Sensory Environmental Safety, 2023

## Government of Estonia

## Digital Balance Act, 2024

## Government of New Zealand

## Natural Balance Protection Act, 2023

## Council of Europe

## European Convention on Human Rights

Protocol No 12, 2000

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

Report on the Right to Human Balance and Dignity

2026

European Court of Human Rights

Case of López Ribalda v Spain, 2019

International Labour Organization

Convention on Occupational Balance

No 200, 2025

German Federal Constitutional Court

Decision on Mental and Physical Balance in Workplaces, 2025

Australian Government

Marine Occupational Health Act

2024

Government of Morocco

Urban Balance Code, 2023

**تم بحمد الله وتوفيقه**

**د. محمد كمال عرفه الرخاوي**

**مصر، الإسماعيلية**

**يناير 2026**

**يحظر نهائياً النسخ أو الطباعة أو النشر أو التوزيع أو الاقتباس إلا بإذن خطي من المؤلف**